

المحاضرة الرابعة

ب/ المرحلة السلوكية* في تطور السياسة المقارنة:

إن أهم السمات الرئيسية للدراسات التقليدية في السياسة المقارنة، أنها لم تكن دراسات مقارنة في جوهرها، فكانت المقارنة مجرد اسم فقط ، وكانت الدراسة جزءا مما يسمى بدراسة الحكومات الأجنبية ، لذلك سميت المرحلة التقليدية بمرحلة ((الحكومات المقارنة)) ، ففي إطارها جرت معالجة التنظيمات الرسمية لمؤسسات الدولة، والهيئات الحكومية، بطريقة وصفية، تاريخية وقانونية ، إذ تركز الاهتمام بشكل أولي على الوثائق المكتوبة كالدساتير، والقواعد القانونية التي تحدد موقع القوة السياسية، وشكل السلطات وتوزيعها، ووصف طرق ممارسة هذه السلطات، ودراسة الأسس الدستورية، وكيفية تنظيم السلطة.

فبانتهاء الحرب العالمية الأولى، وفي ظل حالة الفشل التي أصابت العديد من الدول الأوربية، وانتشار النظم السياسية الفاشية والدكتاتورية، وإدراك الباحثين لعدم جدوى الاقتربات التقليدية وعدم فعاليتها في فهم الواقع وتفسيره، اتجه العديد من باحثي العلوم الاجتماعية في أوروبا إلى الاهتمام بالتوجهات النفسية ، وفي نفس الوقت كان هناك إدراك متزايد، وبصورة سابقة لدى العلماء الأمريكيين لأهمية وضرورة تبني الاقتربات السلوكية في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية، خصوصا من قبل "الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية" APSA ، واعتبر هذا المجلس بمثابة هيئة فوق الجامعات تقوم بالتنسيق بينها لتطوير البحث العلمي، وقد لعب المجلس الدور المحوري بل الدور الأساس في صياغة وتشكيل العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة والعالم خلال نصف القرن التالي لإنشائه. هذه الهيئة أو المجلس المذكور استند إلى فكرتين أساسيتين :

الفكرة أولى : تتعلق بإعادة تعريف موضوع البحث في السياسة المقارنة، فبعد ما كان التركيز منصبا على الجوانب الرسمية للحكومة ومؤسساتها ، كان على السلوكيين الاهتمام بالجوانب غير الرسمية، المتعلقة بسلوك جماعات المصالح، والرأي العام، والثقافة السياسية... ، والتي تم النظر إليها على أنها أساس قيام النظام السياسي بوظائفه. الفكرة الثانية: الحاجة إلى مقرب علمي للنظريات والمناهج، فالسلوكيون وما أبدوه من معارضة حول ما لاحظوه عن ندرة النظريات والتجريب في المرحلة السابقة، كانوا أكثر جدية في الدعوة إلى نظرية التحليل النسقي والاختبار التجريبي. وقد كان عالم السياسة الأمريكي تشارلز مريام ، واحدا من أهم المندفعين نحو تحويل علم السياسة إلى التركيز على دراسة السلوك الواقعي للناس بدلا من تحليل المؤسسات والدساتير وآراء الفلاسفة، وقد كان تلامذته وزملاؤه في المجلس من رواد الثورة السلوكية أمثال "هارولد لاسويل" و"الموند" و"هربرت سيمون" و"ديفيد ترومان". وفي منتصف العشرينات من القرن العشرين ظهرت مدرسة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أبرز كتاباتها كتاب لتشارلز مريام : بعنوان ((جوانب جديدة في دراسة الواقع السياسي)) New Aspects of Politics ، الصادر سنة 1925، والكتاب في جملته دعوة إلى إضفاء نظرية سيكولوجية في تحليل الواقع السياسي وذلك على أثر إضفاء تلك النظرة في علم الاجتماع، كما دعا مريام إلى استخدام أدوات جديدة في التحليل السياسي.

* ظهرت المدرسة السلوكية سنة 1912 م في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أشهر مؤسسيها جون واطسون John Watson من مرتكزات النظرية التمرکز حول مفهوم السلوك من خلال علاقته بعلم النفس، والاعتماد على القياس التجريبي، وعدم الاهتمام بما هو تجريدي غير قابل للملاحظة والقياس..

وفي الفترة السابقة من الحرب العالمية الثانية مباشرة قدم "هارولد لازويل Harold Lasswell"، في مؤلفه "Power and Personality" القوة والشخصية" محاولة لإضفاء نظرة سيكولوجية أيضا في مجال الدراسات السياسية، إلى جانب تركيزه على القوة كمادة لطم السياسة، ونظرا لاهتمامه الشديد بالتحليل السيكولوجي للظواهر السياسية يعتبر "لازويل - همزة الوصل بين السلوكي بين المتقدمين (كبنتل وماريام) وبين السلوكي بين الذين جاءوا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كما قام "لازويل" بمحاولة استخدام أدوات ووسائل جديدة بشأن وصف وتحليل الظواهر السياسية تحليلًا كميًا حيث استخدم هو وأتباعه بيانات قياسية وجدول إحصائية لكنها لم تكن في إطار تحليلي واضح. وقد مثلت الحرب العالمية الثانية نقطة انطلاق لانفتاح العلوم على بعضها البعض، فيما عرف بالدراسات بين الحقول، فقد انفتح دارسو السياسة المقارنة على العلوم الأخرى، حيث فرضت ظروف الحرب على مختلف التخصصات أن تعمل في فريق واحد، فقد مثلت مكاتب الخدمات الإستراتيجية والعسكرية مدارس للخريجين من مختلف التخصصات كالتاريخ والأنثروبولوجيا وعلم النفس والاقتصاد وعلم الاجتماع، وأصبح كل واحد من هؤلاء يدرس الظاهرة من منطلق قاعدته المعرفية وخلفيته الأكاديمية، مما أدى إلى انتقال للاقتربات المتطورة من علم النفس والأنثروبولوجيا إلى علم السياسة.

مقومات الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي:

نشير هنا بداية إلى أن أصحاب الاتجاه السلوكي يرون في اتجاههم هذا ثورة علمية يسمونها بالثورة السلوكية "Behavioral Revolution"، فهي ثورة منهجية-من وجهة نظرهم- في التحليل السياسي المعاصر أحدثت فيه تغييرا جذريا في المادة والمنهج وأدوات التحليل، وساعد على ذلك التطور التكنولوجي المذهل (الوجه الثاني للثورة السلوكية) في أدوات البحث، وهنا يقول روبرت دال عن الاتجاه السلوكي بأنه ليس تيار احتجاج داخل علم السياسة (بمنهجه التجريبي) بل هو مدخل جديد للدراسات السياسية المعاصرة وهو بذلك يشارك عددا من علماء السياسة في عدم الرضا لمنجزات علم السياسة التقليدي، ويذهب دال أيضا إلى أن الاتجاه السلوكي قد جاء لجعل الدراسات السياسية أكثر علمية، ويشاركه في هذا ديفيد ترومان D.Tuman، بشأن الاهتمام بالظواهر السياسية على أساس من السلوك القابل للملاحظة.

وعليه يقدم ديفيد إيستون D.Easton، في كتابه نحو إطار عمل للتحليل السياسي، تحديدا لمعالم وأبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي، نصنفها هنا من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل: أ/ من حيث المنهج: إن أصحاب الاتجاه السلوكي وإن كانوا يعتقدون بأنهم أصحاب منهج مستقل لكن اتجاههم في حقيقة الأمر لم يخرج عن إطار المنهج العلمي التجريبي، وكل ما قدموه أصحاب هذا الاتجاه هو الاتجاه نحو العلمية بصدد إجراءات المنهج التجريبي من ملاحظة واختبار الفروض ثم الخروج بالنتائج ومن ثم تفسيرها وتحليلها، وعليه فهم يرون أن النتائج لن تكون علمية، إلا إذا كانت مبنية على دراسات جادة قام بها أكثر من باحث باستخدام نفس الإجراءات والبيانات على مدى فترات زمنية متباينة، فالهدف إذن الانتهاء إلى قوانين علمية بشأن السلوك السياسي فقط، بل واستخدام هذه القوانين هذه القوانين العلمية في التنبؤ بالسلوك، ومن ثم فإن جمع المعلومات والبيانات بالطرق الأكثر تقدما تجعلها معلومات علمية موثوق بها ويمكن على أساسها تفسير الأحداث السياسية مع إمكانية التنبؤ باحتمال ما سيحدث بشأنها.

ب/ من حيث المادة: إن مادة المعرفة السياسية أو مادة الدراسة ، لدى السلوكيين تتمثل في النشاطات السياسية ، فهم يحللون بالأساس النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، ومن ثم فه م لا يهتمون بتحليل الظواهر السياسية ، وتبعاً لذلك فالسلوكيون لا يعنون -مثلاً- بتحليل ظاهرة السلطة السياسية بل يعنون بتحليل علاقات تلك الظاهرة-أي النشاطات المنبعثة عنها من جانب الحاكمين (إصدار القرارات) ومن جانب المحكومين (الامتثال القرارات الحاكمين)، أو نشاطات المؤسسات السياسية الرسمية التي ينظر لها كجماعة من الجماعات المتفاعلة في الحياة السياسية .

ج/ من حيث أدوات التحليل: وفي هذا الصدد فإن أصحاب الاتجاه السلوكي لا يقفون في تحليلهم لعالم السياسة عند أدوات التحليل الذهنية فحسب(مفاهيم ونماذج ونظريات) ، وإنما يتجاوزون ذلك إلى استخدام أدوات تقنية أي استخدام أدوات كمية إحصائية رياضية ، حيث يستخدمون وسائل دقيقة لملاحظة وتسجيل النشاطات السياسية ، كوسائل تساعد على تجميع المعلومات ، ومن ثم تساهم في التفسير.

نقد وتقييم:

ارتبطت السلوكية بالطور الأخير من الحداثة، فهي وإن كانت قد نشأت على مقولات الحداثة وأسسها المعرفية ومثلت طورا من أطوارها، إلا أنها كانت الطور الذي دفع الحداثة إلى التأسيس، فقد مثلت السلوكية تجلي الجوهر الكامن في الحداثة، سواء في السعي نحو العالمية في العلم والمنهج والنظرية، أو في الوصول إلى الحقيقة المطلقة ، أو فيما أنتج من نظريات و أفكار جعلت الحداثة قمة التطور البشري ونهاية التاريخ الإنساني وعلى باقي شعوب العالم ومجتمعاته السعي نحو اللحاق بالركب والوصول إلى النموذج الحداثي للمجتمع كما هو في الغرب، فقد كانت السلوكية هي الوجه العلمي المنهجي للمشروع الحداثي، ومن ثم فإن أي نقد أو تجاوز الحداثة يعني بالبداية هدم أسس السلوكية ومسلماتها الكبرى وفرضياتها.

فلثورة المعرفية في مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات قد ساعدت في نقل الفكر من الحداثة* إلى ما بعد الحداثة ، ومن السلوكية إلى ما بعدها حيث الانتقال من حالة الإشباع المادي إلى حالة الإشباع المعنوي، الأمر الذي دفع ببعض الباحثين إلى الزعم بأن مشروع الحداثة قد وصل إلى نهايته وما علينا إلا الانتقال إلى مرحلة جديدة وفكر جديد وهي مرحلة ما بعد الحداثة.

وإذا كانت الحداثة في جوهرها الفلسفي الثقافي قد تم نقدها وتجاوزها إلى ما بعد الحداثة، فإن السلوكية التي هي البعد العلمي المنهجي للحداثة في طورها الأخير قد تم أيضا نقدها وتجاوزها إلى ما بعد السلوكية ، ويمكن إجمال أهم أسباب تجاوز السلوكية إلى ما بعدها في الآتي:

1. على الرغم من أن المرحلة السلوكية جاءت لتخرج حقل السياسة المقارنة و علم السياسة بصفة عامة من محدودية بؤرة التركيز وضيق المجال والأفق البحثي، إلا أن ها أدت إلى إيجاد منظور ضيق جديد ، فالمنظور التنموي، أُنصِف بأنه غير محدد أو منضبط، ويسوده قدر ملحوظ من الغموض وضعف الصياغة النظرية جعل نظريات السياسة المقارنة على الرغم من أنها قد استطاعت الخروج من إطار التركيز على الدول الغربية،

* وفق التفسير السوسولوجي نجد الحداثة تعني أنها تدور حول إمكانيات واتجاه الحياة الاجتماعية البشرية ونجد جذورها في التنوير وتتأسس على الإيمان بالتفكير العقلاني، ويشير عالم الاجتماع ستيفن سيدمان Steven Seidman إلى أن ثقافة التنوير هي مركز الحداثة الغربية، والتنوير هو مرحلة في الفكر الأوروبي تميزت بالتأكيد على الخبرة والعقل الإنساني وعلى عدم الثقة بالدين وبسلطة التقاليد، كما تميزت بالنشأة التدريجية للمثل التي تبنتها المجتمعات الليبرالية والعلمانية والديمقراطية .

- إلا أنها رسخت مركزية ومعيارية الدول الغربية عند إجراء أية مقارنات عبر دولية تتعلق بالعالم الثالث، حيث ظلت هذه النظريات في إطار الثنائيات.
2. إن الدراسة العلمية ذات المنهج الكمي الحسابي، أبعدت السلوكيين عن المشاكل السياسية الرئيسية فباعتماد المنهج السلوكي على الأرقام والرموز في تغطية الظواهر السياسية دفعتهم في متاهات إمبيريقية، وأبعدهم عن التحليل الواقعي، وبالتالي التوصل لإدراك المشاكل السياسية في المجتمع ،
- وقد انتقد "شتراوس Leo Strauss" بشدة السلوكيين ويعتبر من أعنف النقاد للمنهج العلمي السلوكي حيث يقول بأن هذا المنهج ينظر إلى البشر كما ينظر المهندس إلى مواد بناء الجسور، وبدلاً من فهم الأنشطة السياسية فإنه يعالجها دون أصلها كظواهر سياسية، ويؤكد شتراوس بأن السلوكيون يدعون فقط الحياد القيمي وهم فعلاً ملتزمون بأحكام قيمية ضمنية؛ ، بمعنى أنهم قد ابتعدوا كثيراً عن دراسة السياسة كما هي في الواقع، وهو الأمر الذي أدى إلى تدهور السلوكية شيئاً فشيئاً.
3. إشكالية التحيز الأيديولوجي ، ففي نظرية النظم والبنائية الوظيفية، اللتين انبثقت صياغتهما الأساسية عن لجنة السياسة المقارنة، حيث احتوت أدبياتهما على تحيز ليبرالي تعددي يدعو للحفاظ على الوضع القائم في العالم الغربي، وتعميمه في إطار المنظور التنموي الذي وصف بأنه متحيز أيديولوجيا ، ومتمركز عرقياً ، واطل عالمية في قابليته التطبيق، ويسعى للإقناع بمثالية النظام السياسي الأمريكي، ويتجاهل تماماً ظواهر الطبقة والصراع الطبقي، وتأثير السوق الدولي، وقوى الاقتصاد السياسي، والتبعية الدولية، ويقدم أساطير، وأنماط جامدة حول الدول النامية.
4. فشل التحليل السلوكي المقارن في ترسيخ فكرة عالمية المفاهيم السلوكية ، حيث بدأ منذ أواخر السبعينات يظهر وبوضوح فشل نموذج الدولة الغربية في أفريقيا وآسيا، عندما بدأ يزداد الشك حول بعض الأفكار العالمية التي تعد أساسية بالنسبة العلماء السياسة، مثل مفاهيم الدولة، الأمة ، الحكومة التمثيلية المجتمع المدني، ... إلخ ، وقد أدى هذا إلى دحض وبطلان الطبيعة العالمية لأي منظومة مفاهيمية، وبالتالي حتمية العودة نحو الاقتربات الفردية.